

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
مديرية المالية العامة

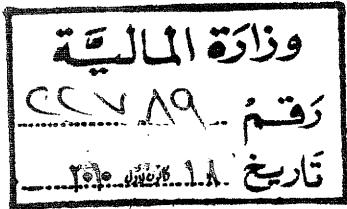
وثيقة إحالة

الموضوع : التعديلات في نظام الموازنة
المرجع : المعاملة المسجلة لدى قسم ديوان وزارة المالية برقم ٢٢٧٨٩ تاريخ ٢٠١٠ / ١٢ / ١٨

رقم التسجيل وجهة الإرسال	أسباب الإحالة	تاريخ والتوقع
المركز الإلكتروني	<p>ورد في إحالتكم بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٥ أنكم أبلغتم مديرية الصرفيات بسبب الفروقات بين الحساب الإداري وحساب الخزينة وقيامكم بالتعديل اللازم لتصحيح الخلل وإعادة الترحيل وهي التصحيحات التي تمت حسب إحالتكم بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢١ على الحساب الإداري بناء لكتاب مديرية الخزينة، لذلك وعطفاً على كتاب مديرية الصرفيات رقم ٤١٠/ص٤ تاريخ ٢٠١٠/١٢/١٧ يطلب إليكم إفادتنا حول ما يلي :</p> <p>١- هل يتتيح نظام الموازنة لجهة غير مديرية الصرفيات التدخل بقيود العمليات العادلة التي تقوم بها للتصحيح أو الإلغاء أو الإضافة؟</p> <p>٢- هل يمكن لجهة غير مديرية الصرفيات تعديل الحساب الإداري الواجب تصديقه أساساً من الأمر بالصرف؟</p> <p>٣- هل يمكن لجهة غير مديرية الصرفيات طلب تعديل الحساب الإداري مباشرة من المركز الإلكتروني وقبل موافقة المديرية المعنية بهذا الحساب؟</p>	

مدير المالية العام

للان بيغاني



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

مديرية المالية العامة

مديرية الصرفيات

رقم الصادر: ٤٠/٦٥

تاريخ :

حضره مدير المالية العام

٢٠١٠/١٢/٤

الموضوع: التعديلات في نظام الموازنة .

المراجع: إحالتكم رقم ٢٠٤٨٥ تاريخ ٢٠١٠/١٢/٨

بالإشارة إلى الموضوع والمراجع المبينين أعلاه ،

لما كان المركز الإلكتروني اعتبر بموجب كتابه رقم ١٤٥٨/١ و م ١ تاريخ ٢٠١٠/٨/٢٦
ان التعديلات أجريت على نظام الموازنة المعتمد تصحيحاً لخطأ ثقلي في النظام ، وبالتالي فإن
التعديل المنفذ خارج عن صلاحية وإمكانيات مديرية الصرفيات ودون معرفة مديرية الصرفيات
بالتغييرات ،

و بما ان العديد من المديريات تستخدم نظام الموازنة المعتمد بخلاف مديرية الصرفيات ،
لذلك ،

نعيد إليكم كتابنا هذا مع التأكيد على عدم معرفة أو صلاحية مديرية الصرفيات
بالتغييرات التي أجريت وفقاً لما ورد في كتاب المركز الإلكتروني رقم ٢٠٩٠/١ و م ١ تاريخ
٢٠١٠/١٢/١

مدير الصرفيات

علي عباس



الجمهورية الكويتية
وزير المالية

مديرية المالية العامة - الصرفيات - الدائرة الإدارية

رقم الملف ص ٤٠٤

المصدر الصرفيات

الموضوع

تقرير بمهام مديرية الصرفيات فيما يتعلق بإنجاز قطع الحساب عن الأعوام من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩

(صور الرقم ٢٠٤٨٥/وا من صفحة ١٢٣)

التاريخ ١١:٢٠ am ٠٥/١١/٢٠١٠

المستدعي مدير الصرفيات الى مدير المالية العام

اسم الموظف رسميه كعنان

يحال الى

السيد ناصي لادا معاشر الكتب الحوكمة
اللهم

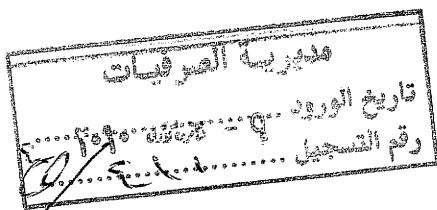
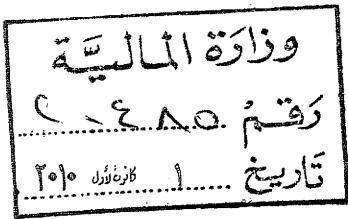
يحال الى

د. ناصر العبدالله
مدير الصرفيات

هليجا عباس

يحال الى

يحال الى



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

مديرية المالية العامة
المركز الإلكتروني

- ح - / مرام ١

حضره مدير المالية العام

٢٠١٠ كازنردار

الموضوع : تقرير بمهام مديرية الصرفيات بما يتعلق بإنجاز قطع الحساب

المرجع : المعاملة ٤٨٥/٢٠١٠/٢٧ تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٧

بالإشارة إلى إحالة سعادتكم المذكورة في المرجع أعلاه والتي أحيل منها نسخة للمركز "للاfareda" عما إذا كنتم قد عدلتم في نظام الموازنة دون علم مديرية الصرفيات كما جاء أعلاه، وللاfareda عن التعديلات دون علم المراجع الصالحة كما أشارت المديرية،

أن المركز لم يقم بأي تعديل دون طلب وعلم الوحدات الإدارية أكانت مديرية الصرفيات أو غيرها لأن نظام الموازنة لا يستعمل وتعدل معلوماته فقط بطلب من مديرية الصرفيات بل يستعمل وتأتي طلبات تعديل عليه من قبل عدة مديريات ولكن على الأقل هناك ثلاثة مديريات ترسل طلبات تعديل على النظام وهي الصرفيات والخزينة والموازنة.

٢٠١٠ كازنردار

١ - عذر الهرمات

الطلائع والانارة بالقلم سمع

مشهود لستة المتسام
الآنبيطة اتفاقي

٢٠١٠ كازنردار



جمهوريّة لبنان

وزارة المالية

المدير العام

٢٠٤٨٥/٣

٢٧ نيسان ٢٠١٠

مديرية الصرفات

الموضوع: تقرير بمهام مديرية الصرفات فيما يتعلق بانجاز قطع الحساب عن الأعوام من ٢٠٠٥ لغاية ٢٠٠٩.

المرجع: كتابكم رقم ٤١٠/ص ١ تاريخ ٢٠١٠/١١/٥ المسجل في قلم الديوان برقم ٢٠٤٨٥ تاريخ ٢٠١٠/١١/٨.

بعد الاطلاع على التقرير المبين أعلاه تبيّن ما يلي :

١- في مستهل التقرير أشرتم إلى موجب تصديق المعلومات من قبلكم بحسب المرسوم ٦٥/٣٣٧٣ بينما تبيّن لنا أنكم لم تقوموا شخصياً بتصديق البيانات والمعلومات بحسب الأصول، وأنه لم يكن يوجد أي توقيض من قبلكم لرئيس الدائرة الذي كان يوقع على البيانات الآنفة الذكر، وذلك حتى العام ٢٠١٠ وسبق أن طلبنا تزويدنا بهذا التفويض خلال اجتماع المتابعة لمسألة الحسابات.

٢- أن المطابقة الظاهرة في تقريركم بين الحساب الإداري وحساب الحالات لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تمت مجدداً بعد قيام البعض بتعديلات مخالفة لأبسط القواعد المحاسبية وخلافاً لتعليماتها الصارمة والمكررة لهذه الجهة، وبالتالي، ونظراً لكيفية التصرف بالحسابات، بات من المشكوك به صحة الحسابات وبالتالي صحة المطابقة المشار إليها.

٣- أن عدد الحالات الملغاة، وتكرار هذا الأمر من سنة إلى أخرى، لا فت النظر.

٤- تشيرون إلى أن الفرق الظاهر هو بين حساب المصاروف وحساب الحالات، بينما كان الفرق المشار إليه من قبل مديرية المحاسبة العامة بين الحساب الإداري وحساب الحالات، وذلك قبل التلاعب بالأرقام.

٥- أفادنا المركز الإلكتروني خطياً عن وجود خاتتين، واحدة للنفقات المصفاة وأخرى للنفقات المصاروفة، والسؤال هو حول توحيدكم المصنف والمصاروف، وهل كان يعمد سابقاً إلى إجراء مطابقة بين حساب الحالات وحساب المصاروف؟ أو كان يعمد إلى إجراء تعديل لمطابقة الأرقام؟.

٦- في ما خص اعتماد القاعدة الاثنتي عشرية، نعتبر أنه من البديهي أن تعرف مديرية الصرفات كيف كانت تجري عمليات صرف النفقات (على أساس القاعدة الاثنتي عشرية أو على قاعدة

الموازنة؟) إذ أن مديرية الصرفيات تكون حتما على علم بمقدار الاعتمادات المتاحة (العدم صدور موازنة) من أجل صرف النفقات (راجع المادة ٨٢ من قانون المحاسبة العمومية).

٧- تقيدون عن إيداع مديرية المحاسبة العامة الحالات الملغاة لسنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩. أين هي حالات السنوات السابقة؟

٨- في ما خص الملاحظات الخاصة بكتاب مديرية المحاسبة العامة رقم ٦٧٦/ص ١٦ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨، تبين من جوايكم بأن النص غير مطبق من قبلكم، فهل من سند قانوني أو نظامي لعدم تطبيق النص.

٩- تقيدون بان لا صلاحية لكم في ما خص تدوير الاعتمادات غير المعقودة. ولكن تبين أنكم تصدرون بحكم النص على البيانات السنوية التي تتضمن وضعية هذه الاعتمادات.

١٠- في ما خص إشارتكم إلى عدم وجود آلية تعليمات لجهة كيفية التصحيح، فهذا من بديهيات الأصول المحاسبية، وهو مشار إليه في قانون المحاسبة العمومية وذلك من أجل صدقية الحسابات وضبطها. ولا ادري إن كان يوجد في العالم نظام معتمد يسمح بخلاف ما تقدم. وقد سبق لي أن أصدرت تعليمات خطية وشفهية متكررة بعدم جواز إجراء أي تعديل دون رفع الأمر إلى رئيس الإدارة مع كافة المبررات.

١١- تقرن بوضوح بان التعديلات كانت تحصل بشكل دائم ودون العودة إلى الرؤساء التسلسليين، فمن أين جاءت هذه الصلاحية، ولماذا لم تشيروا إلى ذلك من قبل؟

١٢- لا داعي لإعداد مشاريع تعليمات لصراحة النصوص النافذة.

مدين المالية العام
الآن بفاني

- نسخة إلى المركز الإلكتروني: للإفادة بما إذا كنتم عدلتم في نظام الموازنة دون علم الصرفيات كما جاء أعلاه.

وللإفادة عن التعديلات دون علم المراجع الصالحة كما أشارت المديرية.

- نسخة إلى مديرية الموازنة: للإفادة في ما خصكم.